



موجز السياسات :

أكتوبر 2025

## تحسين شفافية قانون المالية في تونس

التحديات والممارسات الجيدة والتوصيات من أجل تصرف في الميزانية  
مسؤول وتشاركي

سفيان بن عبيد

خبير محاسب ورئيس الجمعية التونسية للحكومة الجبائية

إسكندر السلامي

مستشار جبائي ومدير المشروعات بالجمعية التونسية للحكومة الجبائية

درصاف والي

محامية وعضوة بالجمعية التونسية للحكومة الجبائية

إطار المشروع:

أعدّ هذا المقال في إطار برنامج التوجيه المهني الذي تشرف عليه مؤسسة الدراسات والبحوث حول التنمية الدولية «ferdi» ضمن مشروع المعارف الاقتصادية في تونس «Savoirs éco» الذي يموله الاتحاد الأوروبي وتنفذه «Expertise France»

شكر وتقدير : يعرب المؤلفون عن بالغ امتنانهم للسيد ريشار مارتينيز على دعمه الكريم ومساهمته القيمة وخبرته: طيلة فترة إعداد هذا الموجز للسياسات للاتصال: atgf.org@gmail.com

## المقدمة

تحتل عملية إعداد وتنفيذ قانون المالية في تونس مكانة مركزية في الحوكمة الاقتصادية وإدارة الموارد العمومية ومع ذلك، شهدت البلاد في عام 2023 تراجعًا حادًا في شفافية إعداد الميزانيات، حيث احتلت تونس المرتبة 104 من أصل 125 دولة وفقًا لمؤشر الميزانية المفتوحة. و يعكس هذا التراجع ضعف إمكانية وصول المواطنين إلى المعلومات المالية وانغلاق عملية صنع القرار. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة الوعي لدى المواطنين والشركات والمجتمع المدني، الذين يطالبون بمزيد من الانفتاح إلى جانب نقاش أكثر شمولًا حول الخيارات المالية والضريبية، والتي تُعد ضمانًا للرقابة الديمقراطية الحقيقية.

ومنذ الانتقال الديمقراطي في عام 2011، اكتسبت عملية إعداد الميزانيات في تونس أهمية متزايدة، لا سيما بسبب التدابير المثيرة للجدل التي أُدخلت في بعض قوانين المالية، والأزمات الاقتصادية المتتالية، والدور الاستراتيجي لهذه العملية في تحديد التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ومع ذلك، لا يزال الافتقار إلى الشفافية وعدم كفاية الوصول إلى البيانات المالية يعوقان مشاركة المواطنين والتقييم النقدي للسياسات العمومية.

وفي هذا السياق، يُعرّف الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانية<sup>[1]</sup> الشفافية على أنها الالتزام بتوضيح دور مختلف هيكل الدولة وتوفير المعلومات حول ميزانية الدولة وتوفير التقارير حول تنفيذها ونشرها للعموم في الآجال. إلا أن هذا التعريف يبقى إجرائيًا في المقام الأول، ويقتصر على مفهوم تقني يتوافق مع الأساليب الإدارية دون ضمان وصول فعلي إلى المعلومات وفهمها من قبل العموم. على عكس ذلك، تركز المعايير الدولية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>[2]</sup> والبنك الدولي<sup>[3]</sup> على الشفافية القائمة على الوضوح والنشر في الوقت المناسب والمساءلة أمام المواطنين، وهي شروط أساسية للرقابة الديمقراطية الفعالة والحوكمة المفتوحة.

وبناء عليه فإنه إذا ما وضع القانون التونسي أسس مبدأ الشفافية، فإنه سيستفيد من اعتماد نهج أكثر انفتاحًا وتشاركية وتوجهًا نحو المساءلة العامة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

## المحاور الرئيسية

من أجل دراسة هذه الرهانات، يركز هذا العمل على ثلاثة محاور رئيسية :

1. **مرحلة صياغة قانون المالية**، التي غالبًا ما تتسم بضعف مشاركة المواطنين ونقص التشاور المسبق؛
2. **النقاش البرلماني**، حيث لا تزال هناك عقبات تحد من جودة النقاش والرقابة الفعالة على الميزانية؛
3. **التنفيذ و المتابعة** التي تطلّ خلالها آليات التنفيذ والرصد تفتقر إلى الشفافية الكافية، بما يحّد من إرساء مساءلة فعالية حول الميزانية.

# 1. المحور الأول: مرحلة صياغة قانون المالية

## إعداد مركزي وغير شفاف

في تونس، تظل عملية إعداد قوانين المالية شديدة المركزية، حيث تتركز أساسًا بيد وزارة المالية عبر الهيئة العامة لإدارة ميزانية الدولة. وتنطلق هذه العملية من خلال منشور سنوي يصدر عن رئيس الحكومة يحدد التوجهات العامة للسياسات الميزانية والجباية. غير أنّ هذا المنشور يتم إعداده دون أي مشاور عمومي أو نقاش برلماني مسبق، وهو ما يحدّ بشكل كبير من انفتاح مسار الإعداد. وبعد صدوره، يصبح ملزمًا لكافة الوزارات، بما يضيّق أكثر من هوامش التشاور والمبادرة منذ المرحلة التحضيرية.

## المجلس الوطني للجباية: حوار محدود وشكلي

أحدث المجلس الوطني للجباية بمقتضى الفصل 4 من مجلة الحقوق والإجراءات الجباية ليكون فضاءً للتشاور والحوار. غير أنّه، عمليًا، يظل هيكلًا مهتمشًا، تهيمن على تركيبته مقاربة إدارية ويحددها وزير المالية تستبعد منه مكونات أساسية على غرار المجتمع المدني والمستهلكين والمتقاعدين وباعثي المشاريع الشبان والأسر ذات الدخل المحدود وهو ما يحدّ من تنوّع وجهات النظر داخله.

وتقتصر اجتماعات المجلس في الغالب على عرض شفوي لمشروع قانون المالية، دون توفير وثائق مسبقة أو تحاليل تقنية، بما يحول دون قيام نقاش معقّق أو تقديم مساهمات فعلية. وبذلك، يشتغل المجلس في إطار شكلي بحت، دون أن يكون له تأثير حقيقي على محتوى نص مشروع الميزانية.

## مسار يتعارض مع الممارسات الدولية الفضلى

يتعارض هذا الانغلاق في مسار إعداد الميزانية مع توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تدعو إلى إجراء مشاورات عامة مسبقة لإشراك المواطنين وتعزيز شرعية القرارات الضريبية. ففي الدول الأعضاء لهذه المنظمة، يعزز هذا النهج التشاركي الشفافية والثقة في المؤسسات والانخراط في السياسات المالية، وهي أبعاد لا تزال غائبة عن النموذج التونسي.

## إجراءات جباية مثيرة للجدل ولا تخضع للتقييم

- في ظل غياب نقاش ديمقراطي وتقييم قبلي للآثار، تمّ اعتماد عديد الإجراءات الجباية دون تشاور، من بينها:
- الترفيع في نسب الضريبة على الشركات و نسب المساهمات الضرفية، مما أدى إلى زعزعة استقرار المؤسسات الاقتصادية،
  - الزيادة في عبئ الضريبة على الدخل ، في سياق تضخمي مما فاقم في الضغط على الطبقات المتوسطة؛
  - توسيع نطاق تطبيق الأداء على القيمة المضافة ليشمل بعض الأدوية والمواد الأساسية، مما أثر على الأسر ذات الدخل المحدود.

# II. المحور الثاني: شرعية موارد الميزانية وفشل الرقابة البرلمانية

## التنفيذ الناقص للميزانية: مؤشر على محدودية الرقابة البرلمانية

في النظام الديمقراطي، تستند شرعية المبالغ المدرجة في الميزانية إلى الحاجة الفعلية للإنفاق العام ومبرراته. ووفقاً للفصل 8 من القانون الأساسي للميزانية، "يقتضي مبدأ المصادقية عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمنة بقانون المالية، وإبراز مكونات الأصول المالية وممتلكات الدولة". بالتالي، ينبغي للبرلمان، بصفته الهيئة المسؤولة عن التصويت على قانون المالية، أن يسمح بتخصيص الموارد المالية فقط في حدود النفقات الضرورية والتي تبررها المصلحة العامة. ومع ذلك، تكشف الأعمال الأخيرة لمحكمة المحاسبات، ولاسيما المتعلقة بختم ميزانية سنة 2022، عن تكرار ظاهرة ضعف تنفيذ الميزانية، حيث يتم تعبئة موارد لا يتم استهلاكها بالكامل في إطار النفقات المبرمجة. ويكشف هذا الوضع عن خلل في الرقابة البرلمانية، التي تتمثل إحدى مهامها الرئيسية في ضمان شرعية الضرائب من خلال الإشراف على استخدامها الفعلي. وتثير هذه الملاحظات سؤالاً مهماً حول مبررات الضغط الجبائي المسلط على دافعي الضرائب في تونس فعندما لا يتم استعمال الاعتمادات المالية المصادق عليها بالكامل تصبح شرعية جهود التحصيل الجبائي التي يُنظر إليها أحياناً على أنها مفروطة أو مثيرة للجدل محل تشكيك. كما أن تكرار تسجيل فوائض ميزانية في نهاية السنة المالية يدعو إلى إعادة تقييم مسارات إعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها، وإلى دراسة مدى التناسب بين العبء الجبائي المفروض على المواطنين والقدرة الفعلية للدولة على تحويل هذه الموارد إلى سياسات عمومية ملموسة وناجعة.

## رقابة برلمانية مقيدة بالآجال والإمكانات

### دور محوري نظرياً، وممارسة مقيدة عملياً

يُحال مشروع قانون المالية الذي تعده الحكومة، إلى مجلس نواب الشعب للنظر فيه. ورغم جوهرية هذه المرحلة فإنها تبقى خاضعة لقيود زمنية صارمة يفرضها الإطار الدستوري. إذ ينص الفصل 78 من دستور 2022 على وجوب إيداع مشروع قانون المالية قبل 15 أكتوبر والمصادقة عليه قبل 10 ديسمبر. كما يخضع المشروع، علاوة على ذلك، إلى نظر المجلس الوطني للجهات والأقاليم، وهو ما قد يثقل الرزنامة التشريعية ويحدّ من عمق النقاش البرلماني، خاصة في حال حصول تباين أو خلاف بين الغرفتين. وتُبرز هذه القيود أنّ الإطار الشكلي وحده لا يكفي لضمان رقابة برلمانية فعّالة على الميزانية.

### هياكل برلمانية محدودة الإمكانيات

تعاني لجنة المالية بمجلس نواب الشعب المكلفة المراجعة الفنية لمشروع قانون المالية من محدودية الموارد البشرية واللوجستية إذ يفتقر النواب إلى الخبرة التقنية والقانونية المتخصصة ولا يحضون بدعم مستقل كما لا تتوفر لديهم دراسات مسبقة للآثار أو على معطيات مفصلة وموثوقة تتعلق بالميزانية. وتعيق هذه النواقص إمكانية التحليل النقدي وقدرة البرلمان على اقتراح بدائل منسجمة مع خيارات الحكومة مما يعمق عدم التوازن بين مختلف المتدخلين في مراجعة الميزانية.

## نقص المعلومات والشفافية في الميزانية

يتعارض نقص المعطيات الميزانية الدقيقة مع المعايير الدولية، ولا سيما توصيات صندوق النقد الدولي، التي تؤكد على ضرورة توفير توقّعات اقتصادية كلية موثوقة ومحدّنة بصفة دورية. وفي تونس، تظلّ وثائق الميزانية غير مكتملة؛ إذ لا تشمل، على سبيل المثال، الملحق المتعلّق بصناديق الخزينة سوى عدد محدود منها، لا يتجاوز بضع عشرة صندوقًا، من مجموع يفوق 300 صندوق قائم. وبحول هذا العجز دون تكوين رؤية شاملة وواضحة للموارد العمومية، كما يقيد قدرة البرلمان على ممارسة رقابة دقيقة وتوجيه مناقشة الميزانية على أسس موضوعية وصالبة.

### غياب التقييمات المسبقة للأثار الاجتماعية والاقتصادية

خلافًا لأفضل الممارسات الدولية، ولا سيما المعتمدة من قبل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، لا تعتمد تونس آليات تقييم قبلي (ex ante) لاستشراف الأثار الاجتماعية أو القطاعية أو الجوهية للتدابير المقترحة ضمن قوانين المالية. وتعدّ هذه التقييمات، القائمة على نماذج المحاكاة الدقيقة (micro-simulation) وعلى مشاورات موجهة، أداة أساسية لقياس الأثار التوزيعية ولتوجيه السياسات العمومية نحو مزيد من الإنصاف والنجاحة. ويسهم غيابها في محدودية النقاش البرلماني وفي إضعاف أسسه المعرفية.

### نقاش برلماني يفتقر إلى العمق

في ظلّ نقص المعطيات الشاملة وغياب أدوات تحليل فعّالة، يظلّ النقاش البرلماني في الغالب حبيس مقاربات عامة أو قطاعية ضيّقة، دون رؤية شاملة ومتكاملة. ويؤدي هذا العجز في التفكير الاستراتيجي إلى إضعاف الشفافية وجودة الرقابة البرلمانية، ويقوّض انسجام السياسة الميزانية والجبائية الوطنية، بما يؤدّد أنّ مشروعية الموارد الميزانية ما تزال، إلى اليوم، محلّ تشكيك جوهري.

## III. المحور الثالث: اختلال مرحلة التنفيذ بين ضعف الشفافية

### وغياب المتابعة وعدم تفعيل الاجراءات

بمجرد المصادقة عليه وختمه يدخل قانون المالية حيّز النفاذ ابتداءً من غرّة جانفي من السنة الموالية. وتتولّى مرحلة التنفيذ عدّة أطراف مؤسسية، من بينها الإدارة الجبائية، والديوانة، والوزارات القطاعية، والإدارة العامة للميزانية، في حين تضطلع محكمة المحاسبات بمهام الرقابة والتقييم اللاحق..

غير أنّ هذه المرحلة التنفيذية تظلّ بدورها محفوفة بجملة من الإشكاليات الجوهرية، من أبرزها:

- **استمرار ضعف الشفافية:** لا تتوفّر لدى المواطنين والمؤسسات أدوات موثوقة تمكّنهم من متابعة التطبيق الفعلي للإجراءات الجبائية أو كيفية توزيع النفقات العمومية. كما أنّ المنصة المفتوحة التي أُحدثت في إطار مبادرة الشراكة من أجل حكومة مفتوحة (PGO) لم يتمّ تحيينها منذ سنة 2017، وهو ما يكشف عن قصور مزمن في استعمالها، ويؤدّد، كما أبرزت ذلك الجمعية التونسية للحكومة الجبائية، وجود حالات متكرّرة لضعف استغلال موارد صناديق الخزينة.
- **المشاركة مواطنية محدودة:** في ظلّ غياب آليات من قبيل ميزانية المواطن و التدقيقات التشاركية، أو منصات المتابعة، يظلّ دور المجتمع المدني في الرقابة محدودًا، رغم ما يفرضه المرسوم عدد 88 لسنة 2011 من حقّ الجمعيات في النفاذ إلى المعلومة والمشاركة في الشأن العام.

• **فجوة بين النصوص والتطبيق:** تُسجّل حالات متعدّدة لتطبيق جزئي أو مؤجّل لاجراءات صادق عليها مجلس النواب ضمن قوانين المالية، دون تقديم تبريرات واضحة للعموم كما هو الشأن بالنسبة لبعض الإجراءات المتعلقة بالفوترة الإلكترونية، أو آلات التسجيل، أو الجباية المطبّقة على السيارات الكهربائية.

وتبتعد هذه الممارسات عن المعايير الدولية المعتمدة، إذ توصي كلّ من **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)** و**صندوق النقد الدولي (FMI)** بتعزيز المساءلة والشفافية من خلال نشر معطيات مفضّلة حول تنفيذ الميزانية، ومتابعة الفوارق بين التقديرات والإنجازات الفعلية، وتكريس الرقابة المواظية. كما يشجّع **الشراكة الدولية للميزانية (IBP)** على إرساء آليات التدقيق التشاركي وإحداث بوابات مفتوحة تمكّن من المتابعة الآنية لتنفيذ الميزانية.

إنّ غياب هذه الممارسات في تونس يسهم في تغذية حالة انعدام الثقة بين المواطنين والمؤسسات، ويحدّ من الأثر الفعلي لقوانين المالية المصادق عليها.

## التوصيات

لمعالجة الإخلالات المرصودة في مرحلتي إعداد قانون المالية وتنفيذه، وتعزيز مشروعية العمل الجبائي للدولة، تبرز جملة من التوصيات ذات الأولوية. وتهدف هذه التوصيات إلى تدعيم جدية التخطيط للميزانية، وتعزيز الرقابة البرلمانية، وإرساء الثقة المواظية في حوكمة الموارد العمومية.

## التوصيات المقترحة

- **إعادة تعريف مبدأ الشفافية** (الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانية) بما يضمن التنصيص صراحة على المشاركة المواظية، وسهولة النفاذ إلى المعلومة، ومساءلة السلطات العمومية.
- **تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات ونشرها**، من خلال إصدار نسخ مبسطة وميسرة من التقارير المالية، في صيغة بيانات مفتوحة، مدعومة برسوم بيانية وشرح بالفيديو ومنشورات على قنوات متاحة للجميع (المواقع الرسمية والشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام).
- **ضمان النشر في الأجال المناسبة للوثائق الميزانية** من خلال ضبط آجال قانونية واضحة، على غرار أجل أقصاه 30 يومًا بعد غلق السنة الميزانية.
- **تشجيع مشاركة المواطنين** من خلال تنظيم مشاورات عامة وإنشاء منصة تشاركية وإتاحة الفرصة لهم لتقديم ملاحظاتهم أو الإبلاغ عن أي مخالفات محتملة في تنفيذ الميزانية.
- **تعزيز دقة الميزانية**، من خلال إشراك خبراء مستقلين أو محكمة المحاسبات منذ مرحلة إعداد الميزانيات.
- **تدعيم دور البرلمان** عبر إحداث لجنة قارة مختصة في متابعة تنفيذ الميزانية، تكون مزوّدة بوسائل خبرة فنية وقانونية وبنفاذ موسّع إلى المعطيات الميزانية.
- **ربط الضغط الجبائي بالنتائج الفعلية**، من خلال نشر تقارير دورية تتضمن مقارنات بين الإيرادات المحصّلة والخدمات العمومية المقدّمة والاستثمارات المُنجزة.
- **زيادة الشفافية فيما يتعلق بضعف تنفيذ الميزانية**، بإقرار إلزامية إعداد تقرير سنوي يشرح الفوارق بين التوقعات والإنجازات، وتحديد المسؤولين، وإدراج ملاحظات محكمة المحاسبات في النقاش حول الميزانية.

- **إرساء نقاش برلماني مُسبق قبل إصدار المنشور المتعلق بالميزانية**، حتى يتسنى للنواب مناقشة التوجهات الاقتصادية الكلية والأولويات الجبائية بشكل مسبق.
- **إصلاح المجلس الوطني للجبائية**، من خلال إشراك ممثلين عن المجتمع المدني، ونشر الوثائق التحضيرية قبل الاجتماعات، ونشر آرائه المبررة لدعم النقاش العام .
- **جعل دراسة الأثر إلزامية** لأي إجراء جبائي وإنشاء وحدة مستقلة للتقييم الجبائي (مستوحاة من مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي أو النموذج الكندي) تابعة للبرلمان أو لمحكمة المحاسبات.
- **ضمان نفاذ البرلمانين الكامل والمحين إلى البيانات المالية الخاصة بالميزانية**، عبر بوابة أمنة تجمع كل المعلومات المالية (صناديق الخزينة، الديون، النفقات الجبائية، إلخ .)
- **إعادة تفعيل البوابة الوطنية للبيانات المالية المفتوحة**، مع التحديث المستمر وتمكين النفاذ للعموم.
- **إرساء إلزامية نشر كل وزارة** لتقارير عن الفوارق بين التوقعات والتنفيذ، مصحوبة بتوضيح حول التأخير والتعديلات التي تحدث على تنفيذ الميزانية.
- **تعزيز دور محكمة المحاسبات**، من خلال تكليفها بنشر تقارير نصف سنوية لمتابعة تنفيذ الميزانية، وإجراء جلسة استماع عامة إلزامية في البرلمان تكون مفتوحة للمجتمع المدني .

## الخلاصة : من أجل قيادة مالية أكثر ديمقراطية وشفافية ومسؤولية

لا يزال المسار التونسي لإعداد قانون المالية والنظر فيه وتنفيذه يتسم بدرجة عالية من المركزية، وبمحدودية الشفافية، وبضعف المشاركة المواطنين. ورغم تسجيل بعض محاولات التشاور، ولا سيما بخصوص بعض التدابير الجبائية، فإنها تظل ظرفية وغير ممنهجة، وتفتقر إلى التأثير المؤسساتي المستدام غير أنّ تحويل قانون المالية إلى أداة فعلية للحكومة الاقتصادية والديمقراطية يقتضي القطع مع هذه المقاربة التكنوقراطية المغلقة، والانخراط في مسار قيادة ميزانية أكثر انفتاحاً وشمولاً، يقوم على الخبرة، والمساءلة، وبناء الثقة العمومية. ويتطلب ذلك التركيز على أربع أولويات أساسية:

1. **إرساء ثقافة حقيقية للشفافية الميزانية**، تقوم على النشر المنتظم والواضح والميسر لمعطيات مالية شاملة؛
  2. **تعزيز مشاركة المواطنين** من خلال توسيع نطاق فضاءات التشاور لتشمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتطوير آليات مثل الميزانية الوطنية والتدقيق التشاركي أو منصات الرصد المفتوحة؛
  3. **إضفاء الطابع المؤسساتي على تقييم الأثر**، من خلال اعتماده بصفة مسبقة قبل أي إصلاح جبائي أو ميزاني، قصد استشراف انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وضمان اتساقه مع مبادئ الإنصاف والنجاعة.
  4. **ضمان نفاذ حرّ، ومفهوم، ومُحدّث إلى بيانات المالية العمومية**، باعتباره شرطاً أساسياً لإرساء نقاش ديمقراطي مستنير وتعزيز المساءلة والثقة في إدارة الشأن المالي العام.
- في الوقت الذي تواجه فيه تونس تحديات مالية واجتماعية واقتصادية غير مسبوقه، لم تعد إعادة النظر بعُمق في حوكمة قانون المالية ترفاً، بل أصبحت ضرورة ديمقراطية واستراتيجية.

## عرض الجمعية التونسية للحوكمة الجبائية

الجمعية التونسية للحوكمة الجبائية (ATGF) هي منظمة غير ربحية خاضعة للقانون التونسي، تأسست سنة 2019 بمبادرة من مهنيين وممارسين على اتصال دائم بالفاعلين الاقتصاديين، والإدارات الجبائية، والأفراد. ويشارك أعضاء الجمعية بانتظام في النقاشات المتعلقة بالمسائل الجبائية والقانونية والاقتصادية. تهدف الجمعية التونسية للحوكمة الجبائية أساسًا إلى تعزيز الحوكمة الجبائية في تونس، من خلال تكريس نقاش متوازن ومسؤول يجمع مختلف الأطراف المعنية بالمسألة الجبائية. وترى الجمعية أن الحوكمة الجبائية تمثل عنصرًا محوريًا في بناء دولة قانون تحظى بثقة جميع المواطنين، وقادرة على إطلاق مسار تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. فالدولة العادلة هي تلك التي تضمن توزيعًا فعليًا ومنصفًا للعبء الجبائي. غير أن مسألة العدالة الجبائية في تونس، رغم طرحها المتكرر، لا تزال دون حسم حقيقي. ويعود هذا الجمود أساسًا إلى ضعف المشاركة في النقاش الجبائي ذاته، نتيجة محدودية الوعي بالمسائل الجبائية، وغياب المعلومات، وصعوبة النفاذ إلى المعلومة الجبائية بصفة عامة.

## عرض مشروع المعارف الاقتصادية "Savoirs éco"

تقديم مشروع «المعارف الاقتصادية» «Savoirs Éco» – منذ 1 فيفري/فبراير 2023، تتولى خبرة فرنسا (Expertise France) تنفيذ مشروع «المعارف الاقتصادية في تونس» «Savoirs Éco en Tunisie» ، بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 4.5 ملايين يورو ولمدة ثلاث سنوات. يهدف المشروع إلى دعم النقاش العمومي حول القضايا الاقتصادية في تونس، من خلال تعزيز قدرات الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية، وتشمل:

الهياكل العمومية المختصة في التحليل الاقتصادي ودعم اتخاذ القرار ومخابر البحث في الاقتصاد ومراكز التفكير (Think Tanks) المنبثقة عن المجتمع المدني.

ويتدخل المشروع عبر تقديم دعم فني ومالي يتمحور حول ثلاث مكونات رئيسية:

تعزيز قدرات الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛

مرافقة هذه الهياكل في إنتاج الدراسات والمذكرات السياسية (Policy Briefs) ؛

دعم نشر وتبسيط وتجريب التوصيات الصادرة عن الدراسات والمذكرات السياسية.

ولضمان حسن تنفيذ أنشطة المشروع، تعمل خبرة فرنسا بالشراكة مع أربعة شركاء في التنفيذ، وهم: مؤسسة الدراسات والبحوث حول التنمية الدولية (FERDI) وشبكة التنمية العالمية (GDN) وفرنسا إستراتيجية (France Stratégie) والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE).

## المراجع

1. القانون عدد .المؤرخ 13 فبراير 2019 بشأن القانون الأساسي للميزانية 2019-15
2. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "شفافية الميزانية والمساءلة"، 2014، ص. 7  
<https://www.oecd.org/gov/budgeting/Budget-Transparency-and-Accountability.pdf>
3. البنك الدولي، "الإدارة المالية العامة وشفافية الميزانية"، 2017  
<https://www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/public-financial-management>
4. <https://www.mizaniatouna.gov.tn/>

## نبذة عن مشروع Savoirs éco

منذ 1 فيفري 2023، تنفذ مؤسسة Expertise France مشروع "نحكيو اقتصاد" (Savoirs éco Tunisie) بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 4.5 مليون يورو لمدة 3 سنوات. يهدف المشروع إلى دعم الحوار العام حول القضايا الاقتصادية في تونس من خلال تعزيز الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية: (1) الهياكل العامة للتحليل الاقتصادي ودعم اتخاذ القرار؛ (2) مختبرات البحث في الاقتصاد؛ (3) مراكز الفكر (think-tanks) المنبثقة عن المجتمع المدني. يقدم المشروع الدعم الفني والمالي في ثلاثة مجالات: تعزيز قدرات الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛ دعم إعداد الدراسات/موجزات السياسات من قبل الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛ دعم نشر وتعميم وتجربة توصيات الدراسات/موجزات السياسات. ولتسهيل تنفيذ هذه الأنشطة، تعمل Expertise France مع أربعة شركاء تنفيذيين: مؤسسة الدراسات والبحوث في مجال التنمية الدولية (Ferdì)؛ شبكة التنمية العالمية (GDN)؛ والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE).